



# لماذا فشلت يوغوسلافيا؟

بقلم ديجان جوزينا

## الإجراءان الفاشلان

تألف رد تيتو على الأزمة الناشئة في ذلك الوقت من إجراءين: مجموعة من حملات التطهير والتحول إلى اللامركزية في الاقتصاد بمنح العاملين الإدارة الذاتية على مستوى المصنع، وقد كان لكل من هذين الإجراءين تبعات كارثية.

بلغت حملات التطهير درجة من السوء لا يدانيها شيء آخر، وكان الإجراء الأول الذي قام به تيتو هو مجموعة من حملات التطهير السياسي لدعاة الإصلاح في الحزب على مستوى الدولة بأسرها. وقد بدأ بسحق الحركة التي كان يطلق عليها اسم "ربيع كرواتيا" (Croatian Spring) في عام ١٩٧١ ثم تابع بعد ذلك بعام من خلال الإطاحة برئيس الحزب الشيوعي الصربي ماركو نيكيزييتش وأتباعه الذين كانوا معروفين بدعمهم الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد والدولة. وبالرغم من قلة ما قيل في الغرب عن حملة التطهير الثانية هذه، فإن الصحفية الكرواتية جيلينا لوفرييتش وهي واحدة من ألمع الكتاب الذين تناولوا أوضاع يوغوسلافيا السابقة تقول إن هذا الأمر ربما كان أكثر ضرراً بمستقبل يوغوسلافيا من الإطاحة "بالأحرار الوطنيين" الكرواتيين.

وفي صربيا، فقد أكثر من ٦٠٠٠ شخصاً وظائفهم في المؤسسات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية بعد عام ١٩٧٢، وسريعاً ما شغل أماكنهم أعضاء الحزب الشيوعي الموالون للقيم الشيوعية القديمة (apparachiks): وهي الدور الثوري للحزب، والدعوة إلى المساواة بين البشر، والتماسك، والالتزام بخط الحزب، والكلام المنمق المنادي بالمواخاة والوحدة وما إلى ذلك. فما بدأ على أنه حركة تحديث حقيقية نحو "الاشتراكية ذات الوجه الإنساني" انتهى في شكل نسخة صربية من الثورة الثقافية الصينية،

**هل** كان من الممكن تجنب إنهيار يوغوسلافيا من خلال استخدام شكل مختلف من أشكال النظم الفدرالية؟ الإجابة على هذا السؤال لن نعرفها أبداً، ولكن الهيكل الذي كانت عليه البلاد بموجب الدستور اليوغوسلافي عام ١٩٧٤ في عهد الرئيس تيتو وضع بذور النزاع والانفصال. لقد حاول تيتو أن يضع إطاراً مؤسسياً راسخاً لسياسته الداعية "للأخوة والوحدة"، ولكن بعد وفاته عملت الأسس الدستورية بيوغوسلافيا على تبني الاتجاه المعاكس تماماً، ألا وهو: انقسام الشعب اليوغوسلافي إلى مجموعات عرقية.



تطغي صورة تيتو على مهرجان في بيتروفيتش عام ١٩٦٠، وهي مدينة تقع على بعد ٦٥ كم في الشمال الغربي من بلغراد.

لماذا لم ينجح النظام الفدرالي اليوغوسلافي؟ كان العيب الأساسي في هذا النظام هو عدم قدرته على حل العلاقة المتناقضة بين العرقية والاشتراكية، وهما المبدعان المتناقضان لحكم بلداً اشتراكياً متعدد القوميات. ويعتبر الدستور اليوغوسلافي الصادر في عام ١٩٧٤ هو أفضل مثال على هذه المفارقة. وكان الدافع لهذا الدستور بمحاولة أخرى قام بها الحرس الشيوعي القديم - بقيادة تيتو وحليفه الفكري الذي يوليه كل ثقته إدوارد كارديلي - لحل المشكلتين اللتين ظهرتتا في مطلع السبعينيات:

- عودة ظهور القومية في البلاد، و
- زيادة الضغوط من أجل القيام بإصلاحات سياسية.

وقد نتجت المشكلة الثانية - وهي الضغوط المطالبة بإجراء الإصلاحات - عن التحديث السريع والتوقعات المتزايدة للطبقة المتوسطة الناشئة من سكان المدن في يوغوسلافيا بعد الحرب.

**ديجان جوزينا** هو أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة ويلفريد لورييه بمدينة ووترلو، كن.

تمت إعادة طبع هذا المقال من دورية "الفدراليات"، المجلد ٤، رقم ١، مارس/أذار ٢٠٠٤.

وفي النهاية أعد المسرح لنمو خيار شعبي قوي مناهض للبيروقراطية في صربيا في الثمانينيات.

ثم ظهرت التغييرات الاقتصادية، فقد تمثل التحرك الثاني لتيتو في خلق هيكل اقتصادي فدرالي جديد ليوغسلافيا. وكانت الفكرة تتمثل في أنه باستطاعة نظام إدارة ذاتية مُحسن أن يحقق معدلات نمو عالية، بينما اللامركزية يمكنها أن تفي بالمتطلبات المتزايدة للتحرر الحقيقي للنظام وصوت إقليمي أقوى وفاعل في صناعة القرار. واتضح أن هذا البرنامج بمثابة كارثة. حيث فشل الحزب تمامًا في إعداد الاقتصاد لمرحلة نوعية جديدة من التحديث في الثمانينيات. واستمرت القومية العرقية في اكتساب أساس ودعم لوجودها بينما كان "النجاح" الوحيد متمثلًا في المنع الفعال لظهور الحركات الديمقراطية الاجتماعية التي ربما تعبر الحدود الإقليمية.

### لماذا فشلت إصلاحات تيتو

كيف حدث ذلك؟ نظريًا، تأسس الدستور الجديد على سيادة مزدوجة ألا وهي سيادة العمال – الطبقة العاملة – وسيادة الأمم والقوميات. كلمة "القوميات" كانت إشارة إلى الأقليات القومية كبيرة الحجم مثل المجرين والألبان الذين يعيشون في الأقاليم الصربية مثل فوجفودينا وكوسوفو. لكن القوات التي كان يُفترض على العمال أن يتمتعوا من خلالها بحقوقهم كانت تعمل في إطار الهياكل الجمهورية وهياكل الأقاليم. وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت سلطة هذه الهياكل تقريبًا مضاعفة على حساب المؤسسات الفدرالية الأخذ دورها في التفاوض. وقد أدى ربط الإدارة الذاتية مباشرة بمجموعة الشعوب والقوميات – الجمهوريات والأقاليم – إلى شبه تدمير دورها في التأكيد على حقوق العمال.

وقد أعطت هذه الترتيبات الدستورية للصفوة من الجمهوريين في يوغسلافيا شكل الوجود القومي والقوة السياسية وجوهراً. هذا وقد عملت التغييرات الناتجة في هيكل الفرص في يوغسلافيا على تفويض الروابط بين الجمهوريين والسلطة الفدرالية تفويضًا جذريًا. لم يكن لدى قادة المناطق سببًا للسعي وراء الارتقاء من داخل جهاز الحكومة المركزية، لعدم وجود نظام متعدد الأحزاب وغياب قوى اقتصادية السوق التكاملية. وبدلاً من ذلك خلقوا فرصًا جديدة في جمهورياتهم ومقاطعاتهم، في إطار عرقياتهم الخاصة بهم. وفي نفس الوقت أصبحت التعيينات الفدرالية ينظر إليها بشكل متزايد على أنها وظائف "خارجية"، كان دورها يتمثل في دعم المصالح "الدبلوماسية" للجمهوريات والأقاليم المعنية.

### انهيار الاقتصاد في الثمانينيات

كانت كل من سلطة تيتو ومكانة يوغسلافيا الدولية في عالم قسمته الحرب الباردة بمثابة الكابح للقوى الطاردة المركزية المتزايدة في

جمهوريات يوغسلافيا، ولكن وفاة تيتو في عام ١٩٨٠ والتي تلتها أزمة اقتصادية طاحنة وانهيار مالي في العام التالي، أطلقت العنان في النهاية للنزعات الانفصالية في النظام الدستوري اليوغسلافي. ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير تأثير سياسات التحديث الفاشل. وانتهى ارتفاع مستوى المعيشة في السبعينيات نهاية مفاجئة عام ١٩٨١ عندما عرفت يوغسلافيا أخيراً حقيقة اقتصادها.

أقترضت يوغسلافيا بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٠ حوالي ١٦٤٣٣ مليون دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، والحكومات الغربية وعدد كبير من البنوك التجارية الغربية. وصل معدل التضخم إلى نسبة ٤٥ بالمائة سنويًا وارتفع عدد البطالة إلى ٨٠٠٠٠٠. وبخلاف عدد العاطلين عن العمل، أصبح هناك حوالي مليون شخص

تحت مسمى "الفائض التكنولوجي". وبحلول عام ١٩٨٤، تراجع مستوى المعيشة إلى المستوى الذي كان عليه في الستينيات. وفي ظل كل هذه الظروف، شرع القادة الجمهوريون في إلقاء اللوم على بعضهم بعضًا بسبب الإخفاقات التي تعرضت لها السياسات الاقتصادية والاجتماعية اليوغسلافية. واستطاعوا بذلك استهداف الإطار الدستوري الفدرالي (الذي أصبح الآن كونفدراليا)، حيث إن حقوقهم الفردية في الرفض (الفيتو) سمحت لهم عمليًا أن يسعوا للحصول على مصالحهم الشخصية ضد مصالح الجمهوريات والمقاطعات الأخرى دون الخوف من أية تبعات.

وليس عجبًا أن حق الفيتو أصبح فيما بعد يُفهم من جانب كل وحدة فدرالية على أنه حقًا أساسيًا، بغض النظر عن نوع المسألة التي كانت مطروحة. وكان لذلك نتائج خطيرة على شرعية المجلس الفدرالي التنفيذي – مجلس الوزراء اليوغسلافي – لأن سلطات صنع القرار أصبحت تعتمد على عمليات صنع القرار على المستوى الجمهوري. في نهاية الثمانينيات، عملت هذه الترتيبات الإقليمية على حرمان آخر حكومة يوغسلافية مؤيدة للاتحاد الفدرالي اليوغسلافي برئاسة أنتي ماركوفيتش من قدرتها على العمل بأي صفة شرعية. ورغم تمتع حكومة ماركوفيتش بشعبية كبيرة في اليوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، إلا أنها وقعت سريعًا فريسة لحملة منظمة من الصفوة الجمهوريين في صربيا وكرواتيا وسلوفانيا للإطاحة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي تتبناه الحكومة. كانت هذه هي آخر حملة منظمة استطاعت صربيا فيها أن تجد نفسها في نفس الجانب مع كرواتيا وسلوفانيا. ومن الجدير بالذكر أن إطاحتهم المشتركة بالحكومة اليوغسلافية تمت باستخدام السلطات التي منحها لهم الدستور نفسه. ويمكن للمرء أن يقول إن يوغسلافيا لم تقتل، بل أنها في واقع الأمر قد انتحرت.

### القومية العرقية

لقد كانت البلد، في بداية التسعينيات، قد أصبحت بالفعل مقسمة

تمت إعادة طبع هذا المقال من دورية "الفدراليات"، المجلد ٤، رقم ١، مارس/آذار ٢٠٠٤.

التوتر لم يكن من المستغرب أن يقدم برنامجهما "كطريق ثالث" بين التصورين الفدرالي والكونفدرالي لدولة يوغسلافيا. بناءً على ذلك، كان "برنامجهما السياسي حول مستقبل مجتمع يوغسلافيا" قائماً على فكرة السيادة المزدوجة – سيادة الجمهوريات وسيادة المركز الفدرالي الذي لديه وظائف مشابهة لتلك الوظائف المحددة في دستور ١٩٧٤. كانت هذه المبادئ تضمن سوقاً واحدة، وتضمن حقوق البشر وحقوق الأقليات في يوغسلافيا بأسرها، وتحفظ بسياسة خارجية ودفاعية مشتركة. في الواقع، كان عرضهم أقرب إلى نموذج سلوفانيا وكرواتيا حيث إنه قصر بشكل واضح الحق القومي في تقرير المصير على تلك الشعوب التي كانت منظمة بالفعل في إطار وحدات يوغسلافية فدرالية قائمة. كانت الشعوب التي تعيش عبر الحدود الجمهورية (التي تضم بالأساس الصرب الموجودين في كرواتيا والصرب والكروات الموجودين في البوسنة – أو داخل الجمهوريات الأخرى مثل المقدونيين والألبان) ستصبح أقليات قومية، كما هو الحال في النموذج الكونفدرالي لكل من سلوفانيا وكرواتيا.

لذلك ففي نهاية عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١ بات من الواضح أن يوغسلافيا قد وصلت إلى طريق مسدود بشأن الدستور. فبينما كان "الخيار الثالث" والنموذج "الكونفدرالي" يبدو للممثلين الصرب على أنه طريق يؤدي إلى الانفصال، رفض الجميع يوغسلافيا "الفدرالية" أيضاً بسبب تهديداتها المركزية المحتملة.

وانتهى هذا المأزق الدستوري في النهاية بطرق غير دستورية، ففسوء الحظ ليس من الممكن حدوث انتقال سلس نحو الديمقراطية وانفصال سلمي للاتحاد الفدرالي متعدد القوميات إلا عندما يتلاقى ويتفق كل من تقرير المصير القومي والجمهوري.

في حالة يوغسلافيا السابقة، لم يحدث هذه الموقف إلا في سلوفانيا بصفتها أكثر الجمهوريات تجانساً من الناحية العرقية في الدولة. في حالات أخرى، لم يكن تفكك الدولة أحادية الحزب ليفشل في فتح الباب أمام التحول الديمقراطي فحسب، ولكنه كان سيؤدي أيضاً إلى نهاية ديموقراطية ليوغسلافيا نفسها. فحيزها الجغرافي كان سيقسم بين دول صغيرة تؤسس هوياتها على فهم عرقي ضيق الأفق للقومية التي ترى حقوق المواطنة على أنها الحقوق الجمعية لجماعة عرقية معينة، وليست حقوقاً تمنح لكل فرد في المجتمع.

### دروس من أجل المستقبل

ما هي الدروس التي يمكن أن نتعلمها من تجربة يوغسلافيا؟ كان الحل الذي يمكن طرحه للدمار الذي حدث للاتحاد الفدرالي في يوغسلافيا والحرب التي اندلعت في البوسنة والهرسك يتمثل في إنشاء اتحاد آخر، هو الاتحاد الفدرالي بين البوسنة والهرسك، وفرض المجتمع الدولي لشكل معين من أشكال تقاسم السلطة في حكومة مقدونيا وكوسوفو. كان ذلك يبدو بالنسبة للعديد من اليوغسلافيين مثل محاولة إطفاء النار بإلقاء البنزين فوقها، ولكن ربما لازال هناك وقت لإنقاذ شيء ما من النار. فقد أدرك المجتمع

تماماً على المستويات الإقليمية والاقتصادية والعرقية، كانت وسائل الإعلام الجمهورية القوية – وخاصة محطات التلفزيون المحلية والصحف اليومية – "تؤهل" المواطنين اليوغسلافيين لقبول شعارات سياسية تشبه كتابات الحائط والتي كانت تتحدى شرعية يوغسلافيا كدولة: "جمهورية كوسوفو"، "سلوفانيا دولتي"، "روح البوسنة"، "جميع الصرب على أرض صربية"، "ألف عام من الدولة الكرواتية"، و "هوية فوجفودينية".

وسرعان ما أدت هذه الشعارات إلى ثلاث نماذج كاملة تتنافس على حل الأزمة الدستورية في البلاد. كانت هذه النماذج في الواقع تمثل مشروعات مقنعة لإنشاء دولاً مستقلة ذات سيادة. كانت النماذج المتاحة أمام يوغسلافيا هي:

- اتحاد كونفدرالي – اقترحه سلوفانيا وكرواتيا؛
- اتحاد فدرالي – اقترحه صربيا والجبل الأسود؛ و
- نموذجاً وسطاً – اقترحه مقدونيا والبوسنة والهرسك.

## وانتهى هذا المأزق الدستوري في النهاية بطرق غير دستورية

كان ممثلو سلوفانيا هم أول من عبر عن رؤيتهم لإنشاء اتحاد كونفدرالي يوغسلافيا، فأصبح عرضهم لإنشاء "اتحاد فدرالي غير متمائل" معروفاً باسم النموذج "الكونفدرالي" في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ عندما قررت كرواتيا أن تدعّمه. وقد رفض هذا النموذج تصويت الأغلبية بسبب سيطرة عدد السكان الصرب في يوغسلافيا، وبدلاً من ذلك، دافع النموذج المعروف باستماتة عن مبدأ الإجماع وحقوق تقرير المصير المنصوص عليها في دستور ١٩٧٤. والأمر الغريب في هذا المستند كان وجود العديد من الإشارات إلى أوروبا والمجتمع الأوربي مع غياب أية إشارات إلى يوغسلافيا.

كان موقف الصرب والجبل الأسود قائماً على فكرة أن أي تصور عن يوغسلافيا الكونفدرالية كان ليقود إلى تفكك كامل للدولة، ويُحوّل أكثر من مليوني صربي يعيشون في كرواتيا والبوسنة والهرسك قصرًا إلى موقف غامض يصبحون فيه أقلية قومية. لذلك فإن عرضهم لإنشاء يوغسلافيا فدرالية أكد على مبادئ التصويت بالأغلبية وحقوق المواطنين وليس حقوق الأقلية. لم يأخذ عرض صربيا والجبل الأسود في اعتباره التعقيدات الثقافية والاختلافات التاريخية للجمهوريات اليوغسلافية إذا ظل الصرب يعيشون معاً -بالرغم من صياغة كلمات ذلك العرض صياغة ديموقراطية واضحة- إلا أن فرضه لمبدأ الأغلبية جعله بمثابة لعنة لغير الصرب. كما دعا إلى مصالح مميزة لأمة فوق مصالح الأخرى، مثلما هو الحال في عرض كرواتيا وسلوفانيا.

### فشل "الطريق الثالث" في الحصول على موافقة الجميع

قدم رئيسا البوسنة ومقدونيا علي عزت بيجوفيتش وكيرو جليجوروف عرضيهما "الشعب اليوغسلافيا" عشية اندلاع الحروب في سلوفانيا وكرواتيا في يونيو ١٩٩١. وفي هذا الوضع شديد

تمت إعادة طبع هذا المقال من دورية "الفدراليات"، المجلد ٤، رقم ١، مارس/آذار ٢٠٠٤.

الدولي في النهاية أن مشكلة يوغسلافيا لم تكن شخصيتها الفدرالية أو تعدديتها العرقية ولكن هيكلها السياسي السلطوي وتقاليدتها التي لا تقوم على الديمقراطية. وبذلك فقد كان حل مشكلات يوغسلافيا في الماضي دائماً في المتناول – ألا وهو تحرير النظام السياسي الفدرالي وصبغه بالصبغة الديمقراطية. بالنسبة ليوغسلافيا السابقة فات الأوان، ولكننا نأمل أن تكون الفرصة لا زالت سانحة أمام دولة البوسنة والهرسك ودولة مقدونيا.

رغم أن الفدرالية قد استخدمت كأداة لإدارة الصراع العرقي في الدول متعددة القوميات، ليس مؤكداً إلى أي مدى يمكن تطبيق الاتحادات الفدرالية متعددة القوميات والأشكال الأخرى من اللامركزية الإقليمية والسياسية في المنطقة. وربما لا تزال الاتحادات الفدرالية بدون مستقبل في المنطقة، رغم الدعم الدولي الحالي لدولة البوسنة والهرسك ودولة مقدونيا على أساس مبادئ الفدرالية والتسوية بين المجتمعات العرقية. أحد التبعات العائرة للحرب التي اندلعت في يوغسلافيا السابقة كانت الرفض الكامل من قبل الشعب في يوغسلافيا السابقة ليس فقط للنموذج الليبرالي للاتحاد الفدرالي ولكن أيضاً للأشكال الأكثر اعتدالاً للامركزية الإقليمية والسياسية. ويبدو أن الانتخابات الأخيرة في كرواتيا والبوسنة والهرسك وصرحاً تؤيد هذا الادعاء، ولا زالت الأحزاب القومية تجذب نسبة كبيرة من عدد السكان وبذلك تظل تمثل بديلاً قوياً للأحزاب الديمقراطية في المنطقة.

هل ستنجح الاقتراحات الفدرالية الجديدة؟

ثمة سؤال آخر مرتبط بهذه المسألة؛ ألا وهو "إلى أي مدى تختلف

المؤسسات الموجودة في البوسنة والهرسك وفي أي مكان آخر في المنطقة عن تلك المؤسسات التي كانت قائمة في يوغسلافيا السابقة؟" إن الهيكل الفدرالي في البوسنة كما هو محدد في اتفاقية السلام التي أبرمت في دايتون بولاية أوهايو في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، يقترب بشكل محفوف بالمخاطر من الهيكل الذي كان موجوداً في يوغسلافيا السابقة مع وجود اختلاف واضح واحد فقط – ألا وهو التأكيد البليغ على المؤسسات الرسمية للديمقراطية الليبرالية وليس على مبادئ الاشتراكية. إذا ظل الأمر على هذا الحال، عندئذ لن تتجح التجربة الأخيرة في الترتيبات الإقليمية في البوسنة والهرسك، كما أن هذه التجارب الفدرالية قد لا تتجح أيضاً في الدول الأخرى متعددة العرقيات مثل مقدونيا وأفغانستان والعراق. إن اللامركزية التي تجري حالياً في البوسنة والهرسك لا تتعدى المستوى الإقليمي، وبذلك فهي تسمح للعرقية بأن تظل الصفة الواحدة الأكثر أهمية لهوية المواطن في الدولة. ودون لامركزية كاملة لهذه المناطق وتأكيد مترامن على الأشكال المحلية للحكم الذاتي وتنمية المجتمع المدني، من المحتمل أن يكون الناتج هو عكس المرغوب فيه. والناتج غير المقصود يمكن أن يتمثل في المزيد من تعدي العرقية على المؤسسات التي من المفترض أنها مؤسسات ديمقراطية للدول متعددة القوميات التي تحولت إلى الديمقراطية حديثاً. وما إن يحدث ذلك، سوف تضيق – بلا رجعة – سمعة الفدرالية كأداة صحيحة وعادلة لإدارة التعددية في الدول متعددة القوميات بالنسبة لسكان تلك الدول.

هل ستنجح الاقتراحات الفدرالية الجديدة؟

ثمة سؤال آخر مرتبط بهذه المسألة؛ ألا وهو "إلى أي مدى تختلف

## Fiscal Relations in Federal Countries

Four essays on fiscal relations in different federal countries. Introduction by Paul Boothe.  
April 2003. 68 pages. ISBN 0-9730767-3-9 EN

Send one copy of *Fiscal Relations in Federal Countries*:

- to my Canadian address C\$7.95\*
- to my address outside Canada US\$10.95\*, € 10.50\*
- cheque/money order enclosed
- Charge Visa # \_\_\_\_\_ Expiry: \_\_\_\_\_
- English  French or  Spanish or  Portuguese

Name \_\_\_\_\_

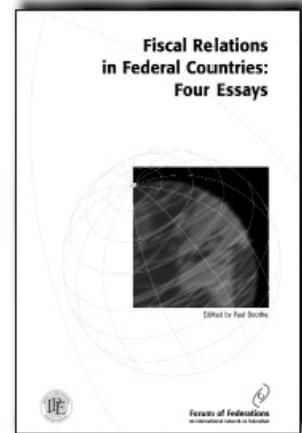
Address \_\_\_\_\_

Please include postal/zip/routing code

Country \_\_\_\_\_

**MAIL TO:** Forum of Federations, 325 Dalhousie, Suite 700, Ottawa, Ontario K1N 7G2 Canada

**By FAX:** Send credit card orders by fax to (613) 244-3372



\* plus shipping: Canada C\$2.00;  
USA US\$2.00; Other C\$5.00

تمت إعادة طبع هذا المقال من دورية "الفدراليات"، المجلد ٤، رقم ١، مارس/آذار ٢٠٠٤.